أكد أن صاحب السمو حريص على تطبيق القانون بما يضمن عدم ظلم أي إنسان والكويت دولة قانون ومؤسسات راسخة تقوم على العدل وسيادة القانون

النائب الأول: أداء مشرّف لرجال القوات المسلحة من الجيش و«الداخلية» والحرس الوطني و«الإطفاء» في التصدي للهجمات الإيرانية الآثمة والفصائل التابعة لها

الكويت لم تشهد أي اعتداءات إيرانية خلال الأيام الماضية ونراقب الأوضاع الأمنية على مدار الساعة وجهات الدولة على مستوى عالٍ من اليقظة والجاهزية

الجميع أثبت كفاءة دفاعية عالية في مواجهة الصواريخ والمسيّرات الإيرانية وحماية الأراضي الكويتية من الاعتداءات الإرهابية والسيطرة على جميع الأضرار

الأوضاع الأمنية الداخلية بأفضل حالاتها امتثالاً لتوجيهات القيادة السياسية لضمان الأمن والأمان للبلاد وكل من يعيش على أرض الكويت وتوفير جميع الاحتياجات للمجتمع

التلاعب والتزوير في ملف الجنسية أثر حتى على الحياة السياسية والخطاب السياسي وأصبحنا نعيش في مرحلة قائمة على الابتزاز السياسي

واجبنا هو الالتزام بالتوجيهات السامية من تحصين المجتمع من الشائعات ومنع استغلال الظروف لإثارة الفتن وزعزعة الثقة والعبث بالوحدة الوطنية

ما شهدته البلاد من ضبط خلايا إرهابية أساء إلى صورة الكويت وكشف تورط عدد من المواطنين بانتماءات فكرية وتنظيمية مرتبطة بأحزاب وجماعات خارجية

الكويت قامت على وحدة وطنية راسخة لا مكان فيها للطائفية أو الفئوية وليست لدينا أحزاب بل يجمعنا مبدأ المواطنة المتساوية والقانون يطبق بمسطرة واحدة على الجميع

النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف

الأجهزة الأمنية ستتعامل بكل حزم مع أي فكر أو تنظيم يهدد أمن البلاد وأمن الكويت أمانة لن نتهاون في الحفاظ عليها تحت أي ظرف

كيف يُقبل الانتماء إلى تنظيمات خارجية تحمل أجندات تهدد أمن الوطن واستقراره والتجارب من حولنا أثبتت أن التحزب لا يأتي بخير بل يقود إلى الانقسام والاضطراب

الدولة لا تقبل بالظلم ولا تسمح بالمساس بحقوق الأفراد في ظل قيادة تؤمن بأن العدالة هي أساس الاستقرار وأحد أهم مرتكزات الأمن الوطني

لن نسمح لكائن من كان بالعبث بوحدتنا الوطنية أو المساس بنسيجنا الاجتماعي ولن نتهاون مع أي ممارسات تهدد أمن الوطن واستقراره وسيواجه كل من يتجاوز هذه الثوابت بإجراءات قانونية حازمة ورادعة دون استثناء أو تهاون

قانون الجنسية الجديد ضرورة لابد منها لصون الهوية الوطنية وحمايتها وسنطبقه بحزم وشفافية حفاظاً على التركيبة السكانية وضمان الحقوق

صون الوحدة الوطنية مسؤولية لا تقبل المساومة والحفاظ على استقرار الوطن واجب يعلو فوق كل اعتبار

جرائم الاتجار بالبشر انتهاك صارخ للقيم الإنسانية والقانونية وتسيء إلى صورة الكويت في الخارج والدولة ماضية بكل حزم في مكافحتها

أسماء مدرجة في ملف الجنسية لا وجود لها على أرض الواقع وحالات لأشخاص من أسرة واحدة.. شقيقان تختلف جنسيتهما

- **قاضٍ مزور للجنسية .. وشخص متوفى لم يتم توثيق وفاته وتتم إضافة مواليد جدد إلى ملف جنسيته**
- **هل يقبل الشعب الكويتي بأن يكون عضو في مجلس الأمة مزوراً للجنسية وآخر يتستر على حالات تزوير؟**

أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف ان البلاد لم تشهد أي اعتداءات إيرانية خلال الأيام الماضية والأجواء آمنة، مشيرا إلى انه تتم مراقبة الأوضاع الأمنية على مدار الساعة، وجهات الدولة على مستوى عال من اليقظة والجاهزية والاستعداد.

وأشاد النائب الأول في تصريح صحافي برجال القوات المسلحة الباسلة من الجيش الكويتي ومنتسبي وزارة الداخلية والحرس الوطني وقوة الإطفاء العام والأداء المشرف لهم في التصدي للهجمات الإيرانية الآثمة والفصائل التابعة لها.

وقال ان الجميع أثبت كفاءة دفاعية عالية في مواجهة الصواريخ والمسيرات الإيرانية وحماية الأراضي الكويتية من تلك الاعتداءات الإرهابية والسيطرة على كل الأضرار التي تعرضت لها بلادنا جراء تلك الاعتداءات.

وأكد أن الأوضاع الأمنية الداخلية بأفضل حالاتها اليوم تحت قيادة وبتوجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، حفظه الله، كذلك هناك متابعة مباشرة يومية من رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد العبدالله، حفظه الله، امتثالا لتوجيهات القيادة السياسية لضمان الأمن والأمان للبلاد وكل من يعيش على أرض الكويت وتوفير كل الاحتياجات للمجتمع واستمرار العمل على مدار الساعة لضمان الجاهزية التامة والتعامل الفوري مع أي مستجد.

وأضاف الشيخ فهد اليوسف ان واجبنا اليوم هو الالتزام بالتوجيهات السامية من تحصين المجتمع من الشائعات ومنع استغلال الظروف لإثارة الفتن وزعزعة الثقة، حيث أكد صاحب السمو، رعاه الله، أن وحدتنا الوطنية هي خط الدفاع الأول وتماسكنا هو الضمان الحقيقي في هذه الأوقات لمواجهة التحديات وتجاوز الأزمات، ونحن بدورنا لن نسمح لكائن من كان بالعبث بوحدتنا الوطنية أو المساس بنسيجنا الاجتماعي بكل مكوناته ولن نتهاون مع أي ممارسات تقوض تماسك المجتمع وتهدد أمن الوطن واستقراره وسيواجه كل من يتجاوز هذه الثوابت بإجراءات قانونية حازمة ورادعة دون استثناء أو تهاون إيمانا بأن صون الوحدة الوطنية مسؤولية لا تقبل المساومة، وأن الحفاظ على استقرار الوطن واجب يعلو فوق كل اعتبار.

وأضاف اليوسف ان ما شهدته البلاد من ضبط خلايا إرهابية أساء إلى صورة الكويت وكشف تورط عدد من المواطنين للأسف بانتماءات فكرية وتنظيمية مرتبطة بأحزاب وجماعات خارجية، فنحن في دولة نص دستورها على عدم وجود أحزاب، فكيف يقبل الانتماء إلى تنظيمات خارجية تحمل أجندات تهدد أمن الوطن واستقراره. والتجارب من حولنا أثبتت أن التحزب لا يأتي بخير بل يقود إلى الانقسام والاضطراب، وهو ما لن نسمح به في الكويت.

وشدد على أن الأجهزة الأمنية ستتعامل بكل حزم مع أي فكر أو تنظيم يهدد أمن البلاد، ونحمد الله على ما حققه رجال الأمن من نجاحات في إحباط المحاولات الإرهابية وحماية الوطن، مؤكدين أن أمن الكويت أمانة لن نتهاون في الحفاظ عليها تحت أي ظرف.

وأكد أن دولة الكويت قامت منذ نشأتها على وحدة وطنية راسخة لا مكان فيها للطائفية أو الفئوية أو أي انقسامات، وليس لدينا أحزاب وفق ما نص عليه الدستور الكويتي، وإنما يجمعنا مبدأ المواطنة المتساوية، والقانون يطبق بمسطرة واحدة على الجميع دون استثناء.

والكويت منذ نشأتها قامت على التعايش والتلاحم بين أبنائها بجميع طوائفهم في نسيج وطني واحد يشكل أساس أمنها واستقرارها.

إن قانون الجنسية الجديد ضرورة لابد منها لصون الهوية الوطنية وحمايتها وسنطبقه بحزم وشفافية حفاظا على التركيبة السكانية وضمان الحقوق وفق الأطر القانونية.

فالتلاعب والتزوير في ملف الجنسية أثرا حتى على الحياة السياسية والخطاب السياسي في الكويت، فأصبحنا في مرحلة افتقدنا فيها لغة الحوار والاحترام المتبادل في الخطاب السياسي، وأصبحنا نعيش في مرحلة سياسية قائمة على الابتزاز السياسي وتبادل المصالح الشخصية والفئوية بعيدا عن مصلحة الوطن والمواطنين.

وأكد النائب الأول أن جرائم الاتجار بالبشر تمثل انتهاكا صارخا للقيم الإنسانية والقانونية وتسيء إلى صورة دولة الكويت في الخارج، مشددا على أن الدولة ماضية بكل حزم في مكافحتها وتجفيف منابعها وملاحقة المتورطين فيها وفق الأطر القانونية، كما أكد على تعزيز الإجراءات الرادعة التي تكفل حماية المجتمع وترسيخ سيادة القانون.

وفي الختام، أكد أن الكويت دولة قانون ومؤسسات راسخة تقوم على العدل وسيادة القانون، وأن صاحب السمو الأمير حريص كل الحرص على تطبيق القانون بما يضمن عدم ظلم أي إنسان على أرض الكويت، فالدولة لا تقبل بالظلم ولا تسمح بالمساس بحقوق الأفراد في ظل قيادة تؤمن بأن العدالة هي أساس الاستقرار وأحد أهم مرتكزات الأمن الوطني.

أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، أن الكويت لم تشهد أي اعتداءات إيرانية خلال الأيام الماضية، مشيرا إلى أن الأوضاع الأمنية على مدار الساعة، وجهات الدولة على مستوى عال من اليقظة والجاهزية والاستعداد.

وأشاد النائب الأول في تصريح صحافي برجال القوات المسلحة الباسلة من الجيش الكويتي ومنتسبي وزارة الداخلية والحرس الوطني وقوة الإطفاء العام والأداء المشرف لهم في التصدي للهجمات الإيرانية الآثمة والفصائل التابعة لها.

وقال إن الجميع أثبت كفاءة دفاعية عالية في مواجهة الصواريخ والمسيرات الإيرانية وحماية الأراضي الكويتية من تلك الاعتداءات الإرهابية والسيطرة على كل الأضرار التي تعرضت لها بلادنا جراء تلك الاعتداءات.

وأكد أن الأوضاع الأمنية الداخلية بأفضل حالاتها اليوم تحت قيادة وبتوجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، حفظه الله، كذلك هناك متابعة مباشرة يومية من رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد العبدالله، حفظه الله، امتثالا لتوجيهات القيادة السياسية لضمان الأمن والأمان للبلاد وكل من يعيش على أرض الكويت وتوفير كل الاحتياجات للمجتمع واستمرار العمل على مدار الساعة لضمان الجاهزية التامة والتعامل الفوري مع أي مستجد.

وأضاف الشيخ فهد اليوسف أن واجبنا اليوم هو الالتزام بالتوجيهات السامية من تحصين المجتمع من الشائعات ومنع استغلال الظروف لإثارة الفتن وزعزعة الثقة، حيث أكد صاحب السمو، رعاه الله، أن وحدتنا الوطنية هي خط الدفاع الأول وتماسكنا هو الضمان الحقيقي في هذه الأوقات لمواجهة التحديات وتجاوز الأزمات، ونحن بدورنا لن نسمح لكائن من كان بالعبث بوحدتنا الوطنية أو المساس بنسيجنا الاجتماعي بكل مكوناته ولن نتهاون مع أي ممارسات تقوض تماسك المجتمع وتهدد أمن الوطن واستقراره وسيواجه كل من يتجاوز هذه الثوابت بإجراءات قانونية حازمة ورادعة دون استثناء أو تهاون إيمانا بأن صون الوحدة الوطنية مسؤولية لا تقبل المساومة، وأن الحفاظ على استقرار الوطن واجب يعلو فوق كل اعتبار.

وأضاف اليوسف أن ما شهدته البلاد من ضبط خلايا إرهابية أساء إلى صورة الكويت وكشف تورط عدد من المواطنين للأسف بانتماءات فكرية وتنظيمية مرتبطة بأحزاب وجماعات خارجية، فنحن في دولة نص دستورها على عدم وجود أحزاب، فكيف يقبل الانتماء إلى تنظيمات خارجية تحمل أجندات تهدد أمن الوطن واستقراره. والتجارب من حولنا أثبتت أن التحزب لا يأتي بخير بل يقود إلى الانقسام والاضطراب، وهو ما لن نسمح به في الكويت.

وشدد على أن الأجهزة الأمنية ستتعامل بكل حزم مع أي فكر أو تنظيم يهدد أمن البلاد، ونحمد الله على ما حققه رجال الأمن من نجاحات في إحباط المحاولات الإرهابية وحماية الوطن، مؤكدين أن أمن الكويت أمانة لن نتهاون في الحفاظ عليها تحت أي ظرف.

وأكد أن دولة الكويت قامت منذ نشأتها على وحدة وطنية راسخة لا مكان فيها للطائفية أو الفئوية أو أي انقسامات، وليس لدينا أحزاب وفق ما نص عليه الدستور الكويتي، وإنما يجمعنا مبدأ المواطنة المتساوية، والقانون يطبق بمسطرة واحدة على الجميع دون استثناء.

والكويت منذ نشأتها قامت على التعايش والتلاحم بين أبنائها بجميع طوائفهم في نسيج وطني واحد يشكل أساس أمنها واستقرارها.

إن قانون الجنسية الجديد ضرورة لابد منها لصون الهوية الوطنية وحمايتها وسنطبقه بحزم وشفافية حفاظا على التركيبة السكانية وضمان الحقوق وفق الأطر القانونية.

فالتلاعب والتزوير في ملف الجنسية أثرا حتى على الحياة السياسية والخطاب السياسي في الكويت، فأصبحنا في مرحلة افتقدنا فيها لغة الحوار والاحترام المتبادل في الخطاب السياسي، وأصبحنا نعيش في مرحلة سياسية قائمة على الابتزاز السياسي وتبادل المصالح الشخصية والفئوية بعيدا عن مصلحة الوطن والمواطنين.

وأكد النائب الأول أن جرائم الاتجار بالبشر تمثل انتهاكا صارخا للقيم الإنسانية والقانونية وتسيء إلى صورة دولة الكويت في الخارج، مشددا على أن الدولة ماضية بكل حزم في مكافحتها وتجفيف منابعها وملاحقة المتورطين فيها وفق الأطر القانونية، كما أكد على تعزيز الإجراءات الرادعة التي تكفل حماية المجتمع وترسيخ سيادة القانون.

وفي الختام، أكد أن الكويت دولة قانون ومؤسسات راسخة تقوم على العدل وسيادة القانون، وأن صاحب السمو الأمير حريص كل الحرص على تطبيق القانون بما يضمن عدم ظلم أي إنسان على أرض الكويت، فالدولة لا تقبل بالظلم ولا تسمح بالمساس بحقوق الأفراد في ظل قيادة تؤمن بأن العدالة هي أساس الاستقرار وأحد أهم مرتكزات الأمن الوطني.